

الاسم: المحمل اللقب: غراري

الرتبة: أستاذ محاضرأ

الوظيفة: أستاذ

مكان العمل: جامعة محمد البشير الابراهيمي -برج بوعريريج. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

الهاتف الشخصي: 0666897066

البريد الإلكتروني: elmahmel.ghorabi@univ-bba.dz

محور المداخلة: المحور الأول: عوامل ظهور وانتشار ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري.

عنوان المداخلة: بعض أهم عوامل ظاهرة الطلاق في الأسرة الجزائرية المعاصرة.

الملخص:

تهدف هذه المداخلة إلى تحليل عوامل ظاهرة الطلاق، التي تعد أحد أكبر وأقدم المشكلات الاجتماعية التي تهدد الفرد والأسرة والمجتمع الجزائري، ونحاول التركيز فيها على العوامل الأكثر تأثيراً من خلال جل الدراسات التي قدمت في مجال علم الاجتماع العائلي، وكذا من خلال تحليلات الكثير من المهتمين والمتخصصين في المجال الأسري والقانوني والناشطين في المجتمع المدني والتقارير والتصريحات الرسمية للهيئات والمسؤولين الذين دقوا ناقوس الخطر من جراء التنامي المقلق لحجم الظاهرة والخطورة الكبيرة التي تمثلها على النسيج الاجتماعي للمجتمع والأسرة، حيث تشير الإحصائيات في عام 2024، إلى حوالي 240 حالة طلاق يومياً، ما يعادل أكثر من 87.600 حالة طلاق سنوياً، بنسبة 33 بالمائة من حالات الزواج. وعليه قمنا بتحليل خمسة عوامل هي:

1- الهاتف النقال

2- استحواذ والدة الزوج على القرار.

3- الاستعانة بالسحراء والمشعوذين لاستقرار الزواج.

4- تدخل الأهل والاقارب في الشؤون الداخلية.

5- عمل الزوجة خارج البيت.

الكلمات المفتاحية: عوامل، ظاهرة الطلاق، الأسرة الجزائرية المعاصرة.

تعاني الاسرة الجزائرية من مشكلات عديدة تهدد كيانها و تعصف بوظيفتها الأساسية وهي: بناء المجتمع والحفاظ على استقراره وتطوره، كيف لا وهي البنية الأولى للبناء الاجتماعي العام ، فتهديد هذه البنية أو مرضها أو تفككها يأتي على البناء الكلي فيهدمه ويقضي على أركانه ، من هنا جاء الاهتمام بالبناء الاسري ضمن السياق الثقافي الجزائري (العائلة الجزائرية)، ويمثل الطلاق أحد اكبر المشكلات الاجتماعية التي تهدد هذه البنية خصوصا في المجتمع المعاصر بكل تعقيداته وخصائصه المختلفة تماما عن المجتمع الجزائري في مراحله التاريخية السابقة ، فالتغيرات السريعة التي تعرض لها المجتمع والعائلة الجزائرية في ظل العولمة الثقافية والاقتصادية والاعلامية المعاصرة التي تستهدف العائلة مباشرة ودون مقدمات لأنها الحصن الاخير الذي بقي للحفاظ على المجتمع الجزائري المسلم ، ومن خلال هذه المداخلة نحاول تسلیط الضوء و التحليل على اهم عوامل انتشار ظاهرة الطلاق في العائلة الجزائرية المعاصرة ، ولقد تم التركيز على بعض العوامل منها ما هو كان موجودا في العائلة التقليدية ومنها ما كان وليد التحولات المعاصرة للأسرة والمجتمع . وقد تم تقسيم المداخلة الى العناصر التالية:

1- مفهوم وانواع ظاهرة الطلاق.

2- القراءة الاحصائية لظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري.

3- التحليل السوسيولوجي لبعض عوامل الطلاق في المجتمع الجزائري.

1- الهاتف النقال.

2- استحوذ والدة الزوج على القرار.

3- الاستعانة بالسحرنة والمشعوذين لاستقرار الزواج.

4- تدخل الاهل والاقارب في الشؤون الداخلية.

5- عمل الزوجة خارج البيت.

-1 مفهوم الطلاق وأنواعه:

أ- مفهوم الطلاق:

جاء في معجم اللغة العربية المعاصر لفظ: طلق، يطلق، طلاقا. طلق الأسير بمعنى تحرر من قيده وفي الحديث النبوي الشريف: {اذهبا فأنتم الطلقاء}.

وطلق، في مطلقة وهو مطلق، أي تحرر،

وأصطلاحا: هو حل عقد الزوجية وتحرر المرأة منها (عمر، 2008، صفحة 1401)

أما معنى الطلاق في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا:

يعتبر الطلاق مشكلة اجتماعية تهدد شبكة العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة وفي المجتمع ككل، بل وتهدد كيان الأسرة بكاملها، وذلك من خلال الآثار الاجتماعية والنفسية التي يخلفها، ويعتبر كذلك المخرج المقبول اجتماعيا لإنهاء مشروع الزواج الفاشل حتى يعطي فرصة أخرى للزوجين كي يقيما علاقة زوجية جديدة. فهو من جهة مشكلة تتأثر بها الأسرة وخاصة الأبناء والزوجة، ومن جهة أخرى يعتبر مخرجا من بعض الأزمات الأسرية التي تنعدم أو يستحيل فيها التوافق بين طرفى العلاقة الزوجية.

وعليه فالطلاق هو فك ارتباط اجتماعي وبيولوجي بين رجل وامرأة كانوا يشكلان نواة أسرة، ونواة نسق من العلاقات الاجتماعية بين عدد من الأفراد والأسر وبانقطاع هذا الارتباط تزول مجموعة من العلاقات والالتزامات في حين تبقى علاقات والالتزامات أخرى، فمن العلاقات التي تزول علاقة الزوجية وبالتالي تسقط الالتزامات والتکاليف الاجتماعية للمطلقين عن بعضهما البعض، كما تنقطع علاقات المصاهرة، حيث لا يصبح هذا الزوج المطلق صهراً لوالد المطلقة، أما فيما بخصوص العلاقات التي لا تزول فهي علاقات الأبوة والأمومة والخُؤولة والعمومة وما يترب عليها من حقوق وواجبات إذا نتج عن هذا الزواج أطفال. (بوقرة، 1999، صفحة 390)

والطلاق هو ظاهرة اجتماعية متعددة الأوجه، حصلت على اهتمام علماء الاجتماع نظراً لتداعياته العميقه والمعقّدة على الأفراد والأسر والمؤسسات الاجتماعية الأوسع. وبينما يفهم الطلاق عادةً من منظور قانوني على أنه إنهاء عقد زواج، يدرس علم الاجتماع الطلاق كقطيعة في العلاقات تقع ضمن سياقات ثقافية واقتصادية ومؤسسية ورمزية. وكفءة تحليلية، يكشف الطلاق الكثير عن تطور المعايير المجتمعية، وتحول العلاقات بين الجنسين، وتراجع المؤسسات التقليدية..

يدرس علماء الاجتماع الطلاق كمؤسسة راسخة اجتماعياً تتأثر بمجموعة من العوامل المتراكبة. يعكس الطلاق تغير حدود وتقعات الزواج والحياة الأسرية ، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاتجاهات الاجتماعية الأوسع. لذلك من الضروري وضع معنى الطلاق في سياقه ضمن الأطر البنوية والثقافية والعاطفية التي تشكّل الحياة الاجتماعية الحديثة. ويُبرز البحث الاجتماعي أن معنى الطلاق ليس ثابتاً، بل يختلف باختلاف العصور التاريخية والسياقات الثقافية والطبقات الاجتماعية.

ب - أنواع الطلاق في القانون الجزائري:

أنواع الطلاق حسب القانون الجزائري:

النوع الأول : الطلاق بإرادة الزوج:

يقع هذا النوع من الطلاق بمجرد تلفظ الزوج بلفظ الطلاق، وذلك عندما يكون في حالة وعي تام وإرادة حرة، وليس في حالة غضبٍ مُطبق، أو سُكر، أو إكراه أو غير ذلك من الحالات التي تؤثر على إرادة الشخص، وهي على أقسام.

- الطلاق الذي يندرج تحت إرادة الزوج: (هشام، 2018) الطلاق الرجعي يمكن للزوج إرجاع زوجته أثناء عدتها ومن دون عقد ومهر جديدان..

- الطلاق البائن: يعتبر الطلاق البائن الطلاق الذي تنفصل فيه الزوجة عن زوجها في الحال، وينقسم إلى نوعين وهما:

- طلاق بائن بينونة صغرى: وفيه لا يمكن للزوج أن يرجع مطلقته إلا بعد عقد ومهر جديدين وبرضاهما،

- طلاق بائن بينونة كبرى: ولا يمكن للرجل فيه إرجاع زوجته إلا بعد أن تنكح زوجاً آخر نكاحة صحيحة.

النوع الثاني الطلاق برضى الزوجين:

يتمثل هذا النوع من الطلاق في اتفاق الزوجين على الطلاق بشكلٍ ودي لإنتهاء العلاقة بينما وبدون أيّة مشاكل، وبواسطة عريضة مشتركة موقعة من قبل الزوج والزوجة معًا. (عبدالعزيز، 2017)

النوع الثالث: الطلاق بطلب من الزوجة:

يمكن للزوجة أن تطلب الطلاق من زوجها في المحكمة من القاضي وفقاً لقانون الأسرة الجزائري لأسباب أهمها ما يأتي: (قانون الأسرة، صفحة الجمهورية الجزائرية)

- عدم الإنفاق بعد صدور الحكم بوجوبه ما لم تكن عالمه بعدم مقدرة الزوج على الإنفاق وقت الزواج

- الهجر في المضجع لمدة لا تقل عن 4 شهور . الشقاق المستمر بين الزوجين .

- غياب الزوج مدة لا تقل عن السنة دون عذر ولا نفقة .

- مخالفة الشروط المتفق عليها في عقد الزواج .

- ارتكاب فاحشة مبينة .

2- القراءة الاحصائية لظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري.

تشير الاحصائيات الخاصة بظاهرة الطلاق الواردة في التقارير والتصرighات الرسمية للهيئات والمسؤولين ، إلى ارقام مخيفة توحى بوجود مؤشرات لتفكك الاجتماعي للمجتمع الجزائري ، حيث عرفت هذه الأخيرة تزايدا رهيبا السنوات الماضية قدرتها وزارة العدل بـ 60 ألف حالة سنويا بمعدل حوالي 6 حالات طلاق في الساعة وحالة لكل عشرة دقائق وهو ما يجعل الطلاق يتحول لها جس اجتماعي، ما يتطلب حسب المختصين دراسة معمقة لمعرفة الأسباب ومحاولة استخلاص الحلول على الأقل لتقليل هذه النسب وحماية تماسك الأسرة في المجتمع، وكان تقرير صادر عن مراكز التعبئة والإحصاء العربية حول معدلات الطلاق في العالم العربي، قد صنف الجزائري في المرتبة الخامسة في عدد حالات الطلاق وهذا ما يجعل الطلاق يتحول إلى ظاهرة مخيفة تنجر عنها مشاكل اجتماعية خطيرة، وتستقبل المحاكم يوميا حالات عديدة لأزواج لم يمض على زواجهم سوى شهر واحد ووجدوا أنفسهم في المحاكم من أجل طلب الطلاق (س.زموش، 2017).

وأرجع {غيلاس هاريب}، محامي متخصص في الشؤون الأسرية، أن الطلاق سجل أرقاماً قياسية خلال السنوات القليلة الأخيرة، مشيراً إلى أن السبب الرئيسي لتلك الأرقام المسجلة بالدرجة الأولى، هي الخيانات الزوجية، وترجع بالأساس

إلى انتشار التكنولوجيات، وبالخصوص موقع التواصل الاجتماعي. حيث سهلت هذه المواقع الخيانة، وبانت أيضاً تكشف عنها، إذ أصبح للطرف الثاني سهولة في معرفة ما يحدث، إذ ما دخل طرف ثالث في العلاقة، والدليل على ذلك بلوغ طالبي الطلاق أو الخلع المحاكم بمجموعة من أدلة الإثبات، تمثل في صور للمحادثات بين أزواجهن أو زوجاتهم والطرف الدخيل، عادة تكون عبر موقع "الفايسبوك" أو "إنستغرام"، بفعل سهولة التعارف والحديث عبر تلك المواقع، هي التي أصبحت تجر الفرد نحو "الخيانة". وقال المتحدث، أن الأرقام الرسمية تشكل المنحني المتتصاعد لحالات الطلاق في الجزائر، وكانت إحصائيات سنة 2022، تشير إلى حدوث 44 ألف حالة طلاق وخلع في النصف الأول من السنة، أي بواقع 240 حالة يوميا، و10 حالات في الساعة الواحدة، معظمها في الفئة العمرية بين 28 و35 سنة، أي بين المتزوجين حديثا. وأضاف أن لجوء المرأة إلى الخلع، ساهم كثيراً في ارتفاع حالات الطلاق في الجزائر، منذ صدور قانون الأسرة الجديد سنة 2005، الذي عدل، وألغى بند الرجل وتعليق حقه في الطعن أو الاستئناف على أحكام الطلاق والخلع، التي كانت موجودة في القانون الأول، مشيراً إلى أن بعض النساء يستغلن تلك الفسحة للتحرر من الحياة الزوجية. (بوطيبة، 2023).

وفي إحصائياتأخيرة حسب جريدة الخبر (الخبر، 2024)، في عام 2024، استمرت حالات الطلاق في الجزائر في الارتفاع، حيث تم تسجيل حوالي 240 حالة طلاق يوميا، ما يعادل أكثر من 87.600 حالة طلاق سنويا، بنسبة 33 بالمائة من حالات الزواج، هذا الارتفاع يعكس زيادة ملحوظة مقارنة بالسنوات السابقة، على ضوء هذا الارتفاع، دقّ محامون وعلماء النفس والمجتمع ناقوس الخطر، محذّرين من التنامي المقلق لهذه الظاهرة التي تهدّد نسيج المجتمع وبيوت الجزائريين لأسباب كثيرة. وأعطى المختصون أدليات مختلفة للظاهرة؛ ولعلّ من بين أهم العوامل التي قد تكون ساهمت في هذا الارتفاع تأثير المؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي (الفايسبوك، تيك توك وإنستغرام)، والضغوط والأعباء الاقتصادية، وعدم مقدرة الزوج على تأمين مستلزمات الأسرة، وعدم الاحترام المتبادل، وعدم التفاهم، والتشتت بالرأي والعناد، ما يؤدي أحياناً إلى العنف الأسري، وعدم تفهم كل من الشريكين شخصية الآخر، وعدم التوافق الجنسي، ما يعني عدم الإشباع وفتور العلاقات الجنسية، وعدم التكافؤ التعليمي والثقافي، الغياب المتكرر عن المنزل، الأفكار النسوية ورغبة المرأة في الحرية والاستقلالية، العصبية والغضب السريع والمشاحنات وضعف لغة الحوار، والخيانة، وتراجع المقدرة على تحمل المسؤولية لدى الأجيال الحالية.

بالنظر إلى هذه الأرقام والاحصائيات، رغم عدم تعبيرها عن الواقع الحقيقي للظاهرة، لأن الرقم "لا يحكى القصة كاملة"، كما يقال، فإن الأمر يستدعي الفحص العلمي الدقيق لظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري من مختلف الجوانب النفسية والاجتماعية وغيرها.

3- التحليل السوسيولوجي لبعض عوامل ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري.

تمهيد:

من خلال هذا العنوان نحاول رصد أهم عوامل الظاهرة في المجتمع الجزائري، ثم نحاول ان نركز على عاملين اساسيين هما: تدخل الأهل والأقارب في الشؤون الاسرية، وعامل خروج المرأة الى ميدان العمل، وذلك في ظل السياق الاجتماعي والثقافي العام للحياة العائلية والاسرية لفرد الجزائري.

1-3 الهاتف النقال:

الهاتف الثابت أو المحمول له خصائص إيجابية كثيرة منها أنه نعمة أنعم الله على عباده حيث يقول المولى سبحانه وتعالى في معرض امتنانه بالنعم على عباده: ﴿والخيول والبغال والحمير لتركبوها وزينةٍ ويخلق ما لا تعلمنون﴾¹⁹ ولكن سلاح ذو حدين فكما أنه تحصل به الفوائد فإنه ينقلب إلى وسيلة تدمير للعائلة وذلك بسبب الشوكول التي يقع فيها الزوج نحو زوجته أو العكس فيؤدي ذلك إلى الخصام والشقاق ثم إلى الطلاق وتفكك الأسرة، فالغيرة والشك من المشكلات التي تهدد كيان الأسرة واستقرارها. غير أن البعض من الباحثين يرى أن الغيرة دليل الحب المتبادل والاهتمام بين الزوجين فهذا قد يكون صحيحاً، ولكن إذا انعدمت الثقة من طرف واحد أو من كليهما، فإن الطرف الذي يشك في الآخر ولم يطمئن إليه يعتقد أنه إنسان غير جدير بمحبته واحترامه. فيسعى لاكتشاف تصرفاته وحركاته وسكناته ويفسرها تفسيراً سليباً دائماً. ثم يعمل على مراقبته في كل شيء في كلامه وسلوكه ولباسه، ثم تتحول حياتهما الزوجية جحيناً وسجناً لا يطاق. ويؤول الأمر إلى تفكك الأسرة وتشريد الأطفال.

فأصبح الهاتف النقال مصدر للشقاق والخلافات الأسرية والزوجية والقرابية ووسيلة لبث الفرقة والفتن بين الأفراد والأقارب والأخوة والزواج، ومرد ذلك في أغلبه يعود إلى الانهيار بالเทคโนโลยيا الجديدة وإلى سوء استخدامها فعوض ان تقرب المسافات وتجمع الفرقاء عملت على تفكيك شبكة العلاقات الاجتماعية والاسرية

لقد أكد أحد المختصين في علم الاجتماع على أن الهاتف الذكي ومن خلاله منصات التواصل الاجتماعي ساهمت بشكل كبير في رفع معدلات الطلاق في المجتمع الجزائري وأضاف أن منصات التواصل الاجتماعي تحولت إلى مصدر خطر، فبمجرد أن يحدث خلل في الأنترنت، أو عملية التواصل عبر بعض الوسائل، حيث يصاب المستخدم بحالة اضطراب نفسي وحالة عصبية وتشنجات، خاصة في حال ما إذا كانت هناك خلافات في العلاقة بين المتزوجين، من أجل هذا، لابد للكلا المتزوجين، وتحديدا النساء، التحلي بالحيطة والحذر لعدم الوقوع في وهم ينتهي بصدمة، تنهي العلاقة الزوجية وتفكك الأسرة

ان امكانية التواجد غير المحدود بمنصات التواصل الاجتماعي، من خلال الهاتف، رفعت معدلات الطلاق، لأن الحدود غير موجودة والحرية كبيرة ومطلقة، وأن سقف الحرية كبير، وبالتالي درجة الأمان ضعيفة جداً، لأن الحرية المطلقة تفتح المجال للوقوع في الكثير من الأخطاء، ولعل أولها الخيانة الزوجية الافتراضية، التي تبدأ بوضع كلمة السر في الهاتف، تتيح فقط لصاحب الهاتف استخدامه، هذا الإجراء وحده كفيل بنسف العلاقة الزوجية، لأنه يعكس غياب الثقة ويفتح باب الشك.

من الأسباب المباشرة لتفكك الأسر وارتفاع معدلات الطلاق، النماذج الفاشلة التي تعرض عبر منصات التواصل الاجتماعي، تحت عنوان "المؤثرين"، إذ تعتبر في أغلبها، نماذج فاشلة، تشجع على حياة التحرر والطلاق وعلى الاستقلالية،

والغريب في الأمر، أن هؤلاء المؤثرين، حتى وإن لم يكن المدف من محتوياتهم الفاشلة هدم الأسر والتتشجيع على الانحراف، نجد بأن محتوياتهم تلقى إقبالاً كبيراً، من خلال تصفحها ومشاركتها، ما يعني أن الإشكال في المتصفح الذي ينساق وراء مثل هذه المحتويات ويتابعها، ويتططلع للعمل وفق ما يروجون له من تصورات خاطئة عن الحياة الزوجية.

ان موقع التواصل الاجتماعي روّجت لفكرة الحرية المطلقة، وأن لا وجود لأي ضابط أو قيد، وهو أمر خطير لابد من تداركه، لأن الحرية لا تعني التخلّي على المرجعية الدينية والأخلاقية، لذا أعتقد أنه لابد من تفعيل سلطة الضبط من أجل أخلاقة المجتمع، خاصة أمام الانتشار الكبير للقنوات الإلكترونية، ومحاربة كل الواقع التي تستهدف تفكك الأسر الجزائرية، من خلال رفع الوعي. (رشيدة، 2024)

ومن خلال الحديث عن قضية المؤثرين في موقع التواصل الاجتماعي يشير المختصون في علم الاجتماع العائلي إلى ظاهرة جديدة موازية لموضوع هذه المداخلة في المجتمع الجزائري وهي ظاهرة انتشار كبير وملفت لطلاق المؤثرين والمؤثرات على شبكات التواصل الاجتماعي وتفكك أسرهم خصوصاً للذين كانوا يروجون عبر الواقع الافتراضية لحياة أسرية وزوجية مثالية يعيشونها، والحقيقة الواقعية كانت العكس تماماً،

فقد تبيّن أن موقع التواصل الاجتماعي بالجزائر مؤخرًا تشهد موجة طلاق مؤثرين مشهورين، مما شكّل صدمة لدى ملايين المتابعين الذين كانوا منبهرين من الحياة الزوجية المثالية التي كانوا يشاهدونها، مثل المؤثرة {نوروسارة} وقبلهن أخرىات. وانتشر جدل واسع حول الحقيقة المزيفة للزواج السعيد لهؤلاء المؤثرين، وانعكاسات نشر فكرة الطلاق التي قد يتأثر بها المتابعين خاصة بين الأزواج الشباب.

أفادت الاستاذة صباح عياشي، أخصائية اجتماعية في علم الاجتماع العائلي ومديرة مخبر الأسرة والتنمية والوقاية من الانحراف والاجرام بجامعة الجزائر 2 ، أن ظاهرة المؤثرين في تغيير سلوكيات الأسر في مجتمعنا الجزائري لها جانبين حسب نوعية المحتوى، فالإيجابي يكون في دفع أفراد الأسرة للابتعاد عن الآفات الاجتماعية وتعزيز العلاقة بين الزوجين، والجانب السلبي يكمن في إظهار أنفسهم على أنهم نموذج للزواج المستقر وتقديم صورة مثالية للزوجين المتفاهمين. وفي تحليلها السوسيولوجي، قالت الاستاذة أن هذا النوع من زواج المؤثرين يحمل في طياته الكثير من الخفايا التي لا يبدوها للمتابعين من أسرار أسرية، ويدعون عكس ما يعيشونه من مشاكل زوجية بين الطرفين، كالأسباب التي تعود إلى نوعية عمل المرأة على موقع التواصل الاجتماعي وتدعياته على أفراد الأسرة.

ونبهت الأخصائية الاجتماعية في علم الاجتماع العائلي من تأثير توجّه هؤلاء المؤثرين إلى الطلاق على تشجيع متابعيهم الذين يعيشون مشاكل زوجية من اتخاذ نفس القرار، فهناك من يملك عقلانية ويفهم أن لكل علاقة زوجية خصائصها المختلفة عن آية علاقة زوجية أخرى ولا يعرفها جيداً إلا الزوجين اللذين يعيشانها، غير أن هنالك من يتبع نماذج لأشخاص يرونهم على موقع التواصل الاجتماعي.

وأن تأثير الأزواج بما يروجه المؤثرون من زواج نموذجي مثالي أو اتخاذ قرار الطلاق كحل سليم يتواجد في ظل غياب دور الأخصائيين الاجتماعيين في علم الاجتماع العائلي والاستنriad بهم في حالة وجود مشاكل زوجية، لأنهم أدرى بهذا المجال ويملكون تقنيات ومهارات اجتماعية وأسرية كفيلة بمساعدة الأزواج بدل اتباع المؤثرين. (زعيون، 2023)

وأوضح {منير قطال} محامي ومحترف في الشؤون القانونية، أن 60 بالمائة من قضايا المطلقات حول التشهير والقذف العلني والأمر لا يتوقف عند الطلاق، بل يستمر الطرفان في الحرب الكلامية العلنية وأحياناً في التشهير والابتزاز متخدzin منصات التواصل الاجتماعي منابر لهما أن القيام بتصریحات علنية مسيئة على موقع التواصل الاجتماعي من طرف

الزوجين قبل الطلاق تبقى مجرد واقعة بينما لا تحمل أي أثر قانوني لكن بعد صدور الحكم النهائي بالطلاق تصبح التصريحات والوقائع المعنوية أو المادية الأخرى عبر موقع التواصل الاجتماعي جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات، ويتورط فيها المتسبب بالإساءة للطرف الآخر بجريمة القذف العلني والسب والشتم وحتى التهديد والابتزاز كما هو الحال في بعض الحالات.

وأكَّد قطال أنَّ اليوم يوجد نسبة 60 في المائة من قضايا الطلاق، على المستوى الوطني في مختلف الجهات القضائية ترجع لتصريح المطلق أو أحدهما بشكل مسيء للطرف الآخر على موقع التواصل الاجتماعي، وعقوبة هذا النوع من الجرائم هو الحبس ما بين ثلاثة أشهر وخمس سنوات نافذة، ودفع غرامة مالية قيمتها تصل إلى 100 مليون سنتيم.

ويؤكد ذات المحامي أنَّ موقع التواصل الاجتماعي هي من أهم الأسباب مؤخراً للطلاق حيث يلجأ الأزواج للمحاكم من أجل الطلاق أحياناً بعد شهرين أو ثلاثة من الزواج هي موقع التواصل الاجتماعي والتي أصبحت هاجساً لدى العديد ويتربَّ من ورائها عدم دوام الزواج وأحياناً جرائم تقع بين الطرفين. (زعيون، 2023).

وأشار المحامي أنَّ المشرع الجزائري لم يتطرق إلى الأسباب المتعلقة بموقع التواصل الاجتماعي لأنَّ قانون الأسرة يعود إلى سنة 2005، وبالتالي لم يطرأ عليه أي تعديلات إلا بما يتعلق بالجوانب المادية. وينصح المختص كل زوجين وصلاً إلى مرحلة الطلاق النهائي بعد صدور الحكم القضائي الابتعاد عن التصريحات والسلوكيات المسيئة لأنَّهما سيجدان نفسهما محل إجرام أمام القضاء.

يتضح مما سبق أنَّ موقع التواصل الاجتماعي أصبحت تؤدي إلى الطلاق، نظراً لعدد الحالات المرتفعة التي عاشت قصصاً مماثلة، وهو ما يدعو لدق ناقوس الخطر، وفرض الانتباه إلى المحتويات الإلكترونية التي تقوم بتصفحها والتي قد تؤثر علينا وعلى أسرنا. (زعيون، 2023).

3- استحواذ والدة الزوج على القرار.

ان والدة الفتى هي التي تقوم باختيار العروسه لابنها وهو من الأعراف التي تعارف عليها المجتمع الجزائري ، غير أن دور والدة الفتاة ينحصر في قبول أو رفض العريس المتقدم، ثم يأتي دور الرجال من الأسرتين في تدعيم هذا القرار ومراقبة تنفيذه من خلال مجموعة من الإجراءات والmarsasim العرفية الخاصة بالزواج .ويلاحظ أن حق الزوجين في الاختيار قد يختفي بتدعم من العرف المخالف للدين الذي يثبت حق الاختيار والموافقة لقول الرسول صلى الله عليه وسلم:(الأيم أحق بنفسها من ولها، والبكر تستاذن في نفسها وإذها صماتها)، وكذلك حق الاختيار للفتى لما جاء في قوله صلى الله عليه وسلم للمغيرة بن شعبة حين أراد أن يتزوج امرأة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم:{اذهب فانظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما} ففعل فتزوجها فذكر من موافقها ، والذي نخلص إليه أن الزواج يتم بتدبير أصحاب القرار في الأسرة ، وأن الزوجين يخضعان لأصحاب القرار إذا رأوا أن الزواج يتم كما يحبون وإلا يجبر الزوج على الطلاق ولو لم يرض هذا القرار.

3-3 الاستعانة بالسحرة والمشعوذين لاستقرار الزواج.

من الملاحظ في المجتمعات العربية والإسلامية ومنها المجتمع الجزائري أن بعضًا من أفراده وخاصة الطبقة الدنيا غير المتعلمة تتمسك ببعض المعتقدات التي تلعب دوراً مهماً في الاستقرار الزواجي ومنها:

أ - التطير الذي يجلب: (السعادة أو النحس)

يعتقد بعض الأزواج في المجتمع الجزائري والمصري أن النحس يجلب سوء الطالع وقلة الرزق بينما السعد يجلب السعادة والهناء وسعة الرزق ويمارس هذا في الغالب تجاه المرأة لأجل هذا فإن الارتباط بزوجة ما قد يجلب السعد وزيادة الرزق ويقال عن هذه الزوجة "وجه السعد" وهذا في الحقيقة يرجع إلى التجربة الشخصية والشعور بالرضا تجاه الزوجة مدعم من خلال المعتقد، وعلى العكس من ذلك فقد يعلق بعض الأزواج فشله في توفير حياة مناسبة لأسرته على تطيره ويحمل زوجته مسؤولية فشله وقلة حيلته بقوله: "وجه النحس" فيبني على هذا فقدان الثقة والرضا وتسود العلاقة الزوجية النفور والتباغض، وقد تتأثر الزوجة تأثراً كبيراً بفقد الثقة في نفسها فتعتقد أنها سبب فشل زواجهما فيغلب عليها الانطواء والهم والغم والفشل في إدارة شؤون أسرتها مما يؤدي إلى الطلاق وتفكك أسرتها.

ب - لجوء الزوجة وأهلهما أو الحماة إلى المشعوذين والسحرة لخوف الزوجة على رباط الزوجية:

وذلك بالاستعانة ببعض العقاقير والتلائم والبخور ليعود الزوج لحبها وأولادها، كما أنها تعتقد أن حماتها تستعين بالمشعوذين والسحرة بقصد التفرقة بينها وبين ابنها وذلك ببذل أسباب النفور والشقاق وعدم الرضا بين الزوجين. مع العلم أن هذه الممارسات تتفشى في صورها القصوى في طبقات المجتمع الذي ينخفض فيه المستوى التعليمي بين أفراده.

4- تدخل الأهل والاقارب في الشؤون الداخلية:

تعريف التدخل في الشؤون الداخلية: (أيمن. صالح، 2004، صفحة 6).

المقصود بالتدخل هنا هو قيام أهل الزوج أو الزوجة بما من شأنه أن يعود على الحياة الزوجية لذويهما بالضرر أو النفع والتدخل أما يكون ايجابياً أو سلبياً، ويشمل كل فعل أو قول يكون من طرف الأهل، سواء كان فعلاً مادياً كالاعتداء على أحد الزوجين بالضرب مثلاً، أو كان قوله أو توجيهه كالأوامر والنواهي التي تصدر للأبناء فيما يتعلق بحياتهم الزوجية أو المعاشر والارشادات أو الانتقادات والتوبيخيات..

أ- التدخل الإيجابي: (بلقاسم. شتوان، 2018، صفحة 6)

فمن التدخل الإيجابي في المجتمع الجزائري أنهما يميلان إلى التضحية برغبات الفرد في سبيل مصلحة العائلة حتى ولو لم يكن الزوج سعيداً في حياته الزوجية فلا يسمح له بالطلاق لأن ذلك قد يؤثر على الترابط الأسري. ولكن الزوج في المجتمعات الحديثة يلجأ إلى حل مشاكله بشكل فردي دون أن يعطي أي اهتمام لرأي أفراد الأسرة، فلأجل ذلك يبقى المجتمع حريصاً على تمسك الأسرة في مواجهة الزوج، فيشرط عليه حسن اختيار ابنهم، لأن زوجته تصبح فرداً منهم في المستقبل، فلأجل ذلك إذا لم ترض الأسرة وتقبل زوجة ابنها فإن أفرادها سيسيئون معاملتها ويخلقون لها المشاكل مما يؤدي إلى طلاقها، وعلى هذا نرى أن تدخل الأهل له أهميته وهو من العوامل التي تقضي على الأسرة أو تهدد كيانها بالتفكك، وتضعف استقرارها.

ب - كبار السن في المجتمع الجزائري يكون من الواجب عليهم بل من حقهم التدخل بالنصائح والمشورة لأبنائهم

ومساعدتهم على حل مشاكلهم الزوجية.

ج - التأكيد على دور الأهل الإيجابي في الرعاية والدعم والتشجيع لزواج أبنائهم وبناتهم فمن خلال ما تقديم منعون الأهل ومساعدتهم للزوجين بقولهم خيراً أو صمّتم إذا أرادوا خيراً لأبنائهم وبناتهم لأنّ أهل الزوج، أبوه وأمه وبناتها، وأهل الزوجة أبيها وأمها وأخواتها يلعبون دوراً في ثبات الأسرة ومنعها من التفكك أو تدميرها وتشريد أفرادها.

1-4-3 أسباب التدخل في الشؤون الداخلية:

تنقسم أسباب التدخل في الشؤون الخاصة بالأسرة من طرف الأهل إلى قسمين: (أيمن. صالح، 2004، صفحة 8)

أ: الأسباب البعيدة: أسباب الباطنة أو العميق أو غير المباشرة.

أما الأسباب البعيدة القصد منها تلك الأسباب التي تفرضها الثقافة السائدة أو الوضع الاجتماعي السائد في البيئة التي يعيش فيها الزوجان وأهلهما. وبعض هذه الأسباب أبعد من بعض. وسبب وصفها بالبعيدة وغير مباشرة، إما هو لأنها لا تفضي نفسها إلى التدخل بل تفضي إليه بواسطة الأسباب القريبة والظاهرة، فالسبب البعيد هو أرضية السبب القريب وخلفيته. فعلى سبيل المثال: الفقر سبب بعيد لتدخل الوالدين في حياة ابنهما الزوجية، وذلك لأنه يؤدي، فيما يؤدي إليه، عدم قدرة الابن على ايجاد السكن المستقل، وبالتالي سيلجأ الابن إلى السكن المشترك والسكن امشرك بدوره يسهم ببروز كثير من الأسباب القريبة وال المباشرة للتدخل، مثل الغيرة، وتربية الأولاد والخدمة المنزلية وغيرها من الأسباب.

ب: الأسباب القريبة: الأسباب الظاهرة أو المباشرة.

السبب الأول:

عندما يتزوج الابن ويبدأ بالانشغال بشؤونه الزوجية تنبئ الغيرة في قلب أمه ، فتبدأ بافتعال الأزمات وإثارة المشكلات، بقصد تغييض الزوجة إلى ابنها وصرف نظره عنها ليعود للاهتمام بها ، وهذه غريزة وسمة بارزة عند الكثير من الأمهات غير الوعيات أو (المثقفات)، والأم عادة تتعامل بنوع من التناقض ، قبل زواج ابنها تتعامل معه بدافع الفخر والاعتزاز ومحبة ورغبة في تزويجه واستقراره بسرعة وبعد الزواج تنقلب إلى التعامل بدافع الغيرة والرغبة في أن ينشغل بها عن زوجته ، وبالتالي هذه العلاقة المتوترة بين أم الزوج والزوجة (الحمة، الخالة ، العمـة، الكـنة). كما قد تكون هذه الوضعية عند بعض أخوات الزوج اللائي فاتهن قطار الزواج أو فشلن في حياتهن الزوجية فتعامل معه بهذه الغيرة وكذلك بالحسد في بعض الأحيان.

السبب الثاني: (أيمن. صالح، 2004، صفحة 6) ويتمثل هذا السبب في أربع حالات:

الحالة الأولى:

إذا كان (الابن) الزوج معتمداً على أبيه مادياً بسبب البطالة أو العمل في مصلحة والده ويتقاضى منه مرتبه وليس له فرصة مناسبة في مكان آخر وهذه الحالة خطيرة جداً، لأن شخصية الابن تذوب أمام والديه بسبب عدم استقلاله مما

يجعله متاجوباً معهما إلى أقصى حد، حتى لو كان ذلك على حساب زوجته، والدافع لتلبية مطالب والديه المتعسفة أحياناً هو لقمة العيش طبعاً. وهذا من شأنه أن يؤزم العلاقة بين الزوجين ما قد يفضي إلى الطلاق في نهاية المطاف.

الحالة الثانية:

إذا كان الآباء معتمدين مادياً، ولو جزئياً، على ابن المتزوج يحرض الآباء على هذه الحالة على ما بيد أحدهما من المال الذي لا يجب أن يذهب هنا وهناك وأن لا يقل نصيبهم منه بأي حال من الأحوال، أما الزوجة فتحاول من جهتها أن تنفع وتمتنع بمال زوجها، فيصبح هذا المال محل تنافس وتجاذب بين أبي الزوج وزوجته، خصوصاً إذا كان هذا المال من القلة بما كان، بحيث لا يفي بحاجات الطرفين، فيبدأ الوالدان في التدخل في تصرفات ابنهما المالية ومراقبة تصرفاته المالية مع الزوجة، ثم محاولة الانتقاد أو فرض الرأي مما يولد النزاع والخصام.

الحالة الرابعة

عمل الزوجة:، الذي بشكل عاماً لتخيل الأهل في كثير من الحالات خصوصاً أهل الزوجة، يطمعون بنصيب في مرتب ابنتهما التي أنفقوا على تربيتها وتعليمها حتى أصبحت قادرة على العمل ومؤهلة للكسب، فيقومون بتوجيه النصائح لها تلميحاً وتصريراً بكيفية التصرف في مالها، والزوج من جهة أخرى له تطلع إلى هذا المال، لأن زوجته لا تتحصل عليه إلا على حساب حقه وحق بيته وأولادها، وعليه يصبح المال محل نظر وتنازع وتنافس من قبل الزوج وأهل الزوجة.

السبب الثالث: الخدمة المنزلية:

تظهر هذه المسألة بجلاءً إذا كان الزوج يسكن مع أهله، وال فكرة السائدة أن الآباء والآباء على زوجة ابن ان تقوم بخدمتهم، وعندما تقصير او تمنع الزوجة عن هذه الخدمة يبدأ الوالدان خصوصاً الام بالاحتجاج والتذمر لدى ابن مما يجعله شيئاً فشيئاً ينقم على زوجته فيبدأ الخصام والصراع.

السبب الرابع: وجود الأحفاد (أيمن صالح، 2004، صفحة 11)

عندما يتزوج ابن يبدأ تطلع الوالدين إلى رؤية ذريته، وعند مجيء الأولاد يتعلق بهم الأجداد خصوصاً في حالة السكن المشترك، وكبر السن الجدين نسبياً، حيث يؤدي الحب والتتعلق إلى التدخل في التربية وربما لا تسمح الزوجة بهذا التدخل خصوصاً أنه في الغالب يكون سلبياً وقائماً على التدليل والمداراة، مما يفسد أخلاق الأولاد وهنا يحدث الخلاف والصراع بين الزوجة والوالدي الزوج ثم ينتقل إلى الخلاف بين الزوجين.

السبب الخامس:

يتزوج البعض أحياناً سواءً أكان رجلاً أو امرأةً من غير رضا أهله كلهم أو بعضهم عن هذا الزواج فمثلاً يكون الأب موافق على الزواج ولا تكون الأم كذلك أو العكس. وبغض النظر عن السبب الذي دعا أهل الزوج أو الزوجة كلهم أو بعضهم عدم الرضا عن زواج ابنهم أو ابنتهما فإن مثل هذا الزواج المفتقر إلى الرضا التام من قبل الأولياء عليه يكون عرضة لهجمات تدخلية مباشرة وغير مباشرة يشنها عليه هؤلاء الذين لم يرضوا به ابتداءً، وهناك قصص اجتماعية عن أمهات تزوج أبناءهن من غير رضاهن فما زلن بأبنائهم حتى طلقوا زوجاتهم.

لقد اثبتت دراسة ميدانية (مليكة، 2025 ،صفحة 250)، أن تدخل الاهل والأقارب في شؤون الزواج من اهم الأسباب المؤدية الى الطلاق، اذ رغم التحولات التي حلت بالأسرة الجزائرية وانتقالها من النمط الممتد الى النمط النووي حيث تقوم العائلة الزوجية حديثة التكوين تسكن في دار جديد خاص بها، والدار بعيد من الناحية الجغرافية عن دار الاهل) أهل الزوج والزوجة (الا ان تدخل الاهل في شؤون الزوجين يعبر عن نفسه في عدة طرق وأساليب أهمها:
• تدخل اهل الطرفين في التحرير ونشر الإشاعات المغرضة.

5-3 عمل الزوجة خارج البيت.

تشير معظم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع وهو علاقة خروج المرأة للعمل بظاهرة الطلاق او عدم الاستقرار أو التفكك الاسري عموما الى وجود حالات كثيرة لتفكك الرابطة الزوجية بسبب عمل الزوجة نظرا للأثار التي يتركه على الوظائف والادوار الاسرية الخاصة بالزوجة والى السياق الثقافي العام الخاص بالعادات والتقاليد والمخيال الاجتماعي الخاص بمكانة المرأة في العائلة والمجتمع الجزائري.

أشارت دراسة حول طاهرة الطلاق و علاقتها بنظام الزواج في الجزائر (مسعوده.ksamal، 2013، صفحة 118) إلى أن خروج المرأة للعمل كان هو السبب الرئيسي لعد كبير من المطلقات، و كان موقف الزوج من عمل الزوجة سلبياً لذلك جاء ثلثي الأزواج المطلقات غير موافقين عمل زوجاتهم و لكن كانوا مضطرين لعملها بسبب الظروف المادية والاقتصادية للأسرة ، و خروج المرأة للعمل و عمل الزوجة بصفة خاصة يسبب عدة مشكلات أسرية ، من بينها عدم قدرتها على التوفيق بين عملها و ادوارها في المنزل كأم و كزوجة ، لذلك توصلت الدراسة إلى أن ثلثي المطلقات كانوا يطلبون الطلاق من أزواجهم و يصررون عليه في حالة اشتداد الخلافات بينه و بين القرین أو أهله لعدم قدرتهم على تحملها .

وكان لحرمان الزوجة من العمل علاقة بالطلاق فثلثي الزوجات تقريباً كن يطلبن الطلاق من أزواجهن في حالة رفضهن لخروجها للعمل خاصة اللواتي يعملن خارج البيت، وتم تفسير ذلك من قبل الباحث بتفضيل المرأة للخروج للعمل بدل المحافظة على اسرتها

ان الكثير من الباحثين الاجتماعيين يجعلون من عمل المرأة خارج البيت عاملاً أساسياً من عوامل المساعدة على الطلاق، لأنه يساعدها على الحصول على ميزانية خاصة بها، تجعلها أقل اعتماداً على زوجها من الناحية المادية، كما تطور مركزها الاجتماعي، الامر الذي يشعرها بحريتها وقيمتها وشخصيتها في الحياة أكثر من عدم عملها، ويجعلها أكثر استعداداً للمناقشة حول الحقوق الزوجية وشؤون الأسرة مع زوجها، أو مع الرجال في مكاتب العمل والمصانع والمدارس والشركات و الجامعات والى تأسيس سلوكها متأثرة بتلك المناقشات الحادة (غيث، 1970، صفحة 229)

لقد أشارت دراسة أخرى حول دوافع الطلاق في المجتمع الجزائري (سومية بوحفص، 2023، صفحة 122) إلى مسألة تغير في الدور والمكانة الاجتماعية للمرأة خاصة مع ارتفاع مستوى تعليمها ودخولها عالم الشغل، والذي غير من

نظرها للزواج وجعلها تستغنى عن الزوج في تلبية احتياجاتها ومتطلباتها المادية دون اللجوء اليه حيث اذا عدنا قليلاً بالزمن سنلاحظ ان المرأة الجزائرية نادراً ما كانت تلجأ لطلب الخلع او التطليق لأن طلاقها يعني الحرمان من المأوى والمعيل لذا كانت تتجاوز مشكلاتها الاسرية وتحاول حلها كي لا تفقد ذلك، هذا بالإضافة الى التنشئة الاجتماعية التي تطبع الفتاة على ثقافة الخضوع والطاعة مهما كان الاذى الاسري الذي تتعرض له، و اضافة كذلك الى رفض الاسرة والمجتمع لفكرة الطلاق حيث نجد النساء اليوم اكثراً تحرراً ثقافياً ومادياً بشخصية جديدة نتيجة التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية ... ، فهي قادرة على مواصلة حياتها بدون الحاجة للزوج وتتكفل بكل حاجياتها واحتياجات ابناءها ورعايتهم، بالرغم من امكانية تخلّيها عن حقوقها الزوجية القانونية من نفقة مؤخر صداق اثر مطالبتها بالخلع، اضافة الى المبلغ المالي الذي تدفعه للزوج مقابل انفصالها عنه، والتعاب التي تدفعها للمحامي ويعد هذا الامر حصيلة للتغيير الاجتماعي الذي مس المجتمع الجزائري، وتدخل هذه العوامل كلها عصف بتماسك الاسرة الجزائرية.

يعتبر الاهتمام وبحث موضوع :عوامل الطلاق في العائلة الجزائرية، أمرا ملحا واستعجاليا ويفرض على المشغل به التسلح بالموضوعية الى حد بعيد ، وذلك مرده لكون الباحث مبحوثا في نفس الوقت و كذلك قد تتسلط عليه الكثير من التصورات والأفكار والآراء الاجتماعية والثقافية العائلية لتكون عائقا امام التحليل السوسيولوجي السليم لظاهرة اجتماعية تنخر كيان العائلة الجزائرية وتعيق التنمية الاجتماعية التي تسعى الدولة وكل الأطراف المشاركة الى تحقيقها ، وعليه من المفروض ان تتجند كل الجهات الاكاديمية والعلمية والتربوية والصحية والقانونية والرسمية والمجتمع المدني والخبراء ... لمحاولة فهم وتحليل وتفسير عوامل انتشار ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري ، ووضع استراتيجية واضحة و متكاملة من أجل حصر هذه الظاهرة والتقليل من تبعاتها على الاسرة والمجتمع ، ولقد حاولنا الإشارة الى بعض هذه العوامل، وقد تم التركيز بشكل خاص على عاملين اساسين نرى ان لهما دخل كبير في التفكك الذي يعصف بالمجتمع والاسرة الجزائرية وهما :تدخل الاهل والاقارب في الشؤون الداخلية للأسر والثاني هو خروج الزوجة للعمل. من خلال هذه المداخلة يمكن أن نستنتج ان البحث العلمي عموما والسوسيولوجي بالأخص في عوامل الطلاق في المجتمع الجزائري، من الضروري أن يتحلى بالاستمرارية والتكامل بين كل المجالات العلمية والثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية واستنفار كل الطاقات والتركيز على العوامل والمشكلات الغالبة والمستعجلة وذات الأولوية والتي تستدعي الفهم والتفسير وإيجاد مخارج للتخفيف منها على كل المستويات بشكل متناسق ووفق رؤية استراتيجية رشيدة لحماية الاسرة والمجتمع الجزائري من ظاهرة الطلاق.

المراجع

- الجمهورية الجزائرية. (2008). قانون الاسرة . ص.9-8
- الخبر 18 ,نوفمبر 2024) ازدياد معدلات الطلاق في بلادنا ..الاسباب .التداعيات و الحلول..
- سمار. عبدالعزيز(2017 اوت 26) (https://www.mohamah.net/law سبتمبر 15,2025)
- سمار. عبدالعزيز,(2017 . 26 اوت) (https://www.mohamah.net/law .) . تاريخ الاسترداد سبتمبر 15 , 2025
- بلال رشيدة، (2024 . ماي 16) المختص في علم الاجتماع الأستاذ حسين زوبيري لـ"المساء": منصات التواصل الاجتماعي رفعت معدلات الطلاق.جريدة المساء . بتاريخ الاسترداد سبتمبر 15 , https://www.el-massa.com/dz/2025
- ايمن. صالح. (02 سبتمبر, 2004). تدخل أهل الزوج في حياة الزوجين و أثر ذلك في حدوث الطلاق (عمادة البحث العلمي والدراسات العليا جامعة الزرقاء الاردن ، المحرر) مجلة الزرقاء لبحوث والدراسات ، 6(2)، 36-1 . تاريخ الاسترداد 15 سبتمبر , file:///C:/Users/pc/Downloads/57402346.pdf 2025
- أيمن. صالح. (2004) ،م،ع 6، سبتمبر ،الأردن تدخل أهل الزوج في حياة الزوجين اثر ذلك في حدوث الطلاق مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات ، (2) 6 بتاريخ الاسترداد سبتمبر 15 , 2025 pdf file:///C:/Users/pc/Downloads/57402346.
- بلقاسم.شتوان. (2018 -03-08) ،أسباب تفكك الأسرة المسلمة في المجتمع الجزائري) ج. 1. الاسلامية (مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.
- بوفرة، أ. (1999, 01 01). الطلاق مدخل سوسيولوجي وانثروبولوجي) ج. 1. باتنة (مجلة الاحياء.(13)
- زعيون، ا (2023 جوان 29) . تاريخ الاسترداد 2025 اكتوبر 01 https://www.awras.com//.
- س.زموش. (2017-07-08). الطلاق ...موضة جديدة في الاسرة الجزائرية . جريدة الرائد .
- سومية بوفحص، (2023 مارس 22) وافع الطلاق في المجتمع الجزائري. دراسة تحليلية وصفية لإحصائيات ظاهرة الطلاق في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1998-2010 م مجلة التربية والتنمية. 127, 118-2(1),
- عمر، أ. م. (2008) معجم اللغة العربية المعاصر (م. الاول . (القاهرة : عالم الكتب.
- غيث، ع. م. (1970) تطبيقات في علم الاجتماع .الاسكندرية، القاهرة : دار الكتب الجامعية.
- مسعوده.كسل، (2013) ظاهرة الطلاق و علاقتها بنظام الزواج في الجزائر ، مجلة نفائر علم الاجتماع 1، 1، (ع 2)،
- مليكة، ر (2025 . جوان .) دراسة تحليلية لظاهرة الطلاق الاسباب و الاثار على الفرد والمجتمع مجلة المحترف للعلوم الرياضية و العلوم الإنسانية والاجتماعية. 269-242 , 12(2),
- نور الهدى.بوطيبة. (08 جانفي , 2023-01-08) . المحامي غالب يدق ناقوس الخطر...جريدة المساء .
- هشام، د (2018 . مارس 01) . أحکام الطلاق و التطبيق وأثر قانون الاسرة فيها على حماية الابناء مجلة الاستاذ الباحث في العلوم القانونية والسياسية . 3(1), 223-240,